FOCUS

AUDITING - AL HASHEMI
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
PANEL OF ACCOUNTS 503 / 691
ABU DHABI - DUBAI
UNITED ARAB EMIRATES

AUH TEL. : 02-6441888
DXB TEL. : 04-3437100
Mob : 050/ 055-6160587
P. O. BOX: 47818, AUH
E: info@focusauditing.com
Web : www.focusaa.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة / المساهمين
جمعية الخالدية التعاونية
أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية / جمعية الخالدية التعاونية - أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة ، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وكل من بيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية اخرى.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير موضحة لاحقا في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية.
نحن مستقلين عن الجمعية وفقا لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات و متطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" .
في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة و الأشخاص المسؤولين عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، واعدادها بما يتوافق مع الاحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الجمعيات التعاونية، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة انها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

FOCUS

AUDITING - AL HASHEMI
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
PANEL OF ACCOUNTS 503 / 691
ABU DHABI - DUBAI
UNITED ARAB EMIRATES

AUH TEL. : 02-6441888
DXB TEL. : 04-3437100
Mob : 050/ 055-6160587
P. O. BOX: 47818, AUH
E: info@focusauditing.com
Web : www.focusaa.ae

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على مواصلة اعمالها وفقا لمبدا الإستمرارية والإفصاح، حيثما يكون مناسبا عن الأمور المتعلقة بمبدا الاستمرارية واستخدام أساس الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف أعمالها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما اذا كانت البيانات المالية بشكل مجمل خالية من الأخطاء المادية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن اعمال التدقيق الذي تم القيام به وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائما أي خطأ مادي، إن وجد.

إن الاخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة ان تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الحيطة والحذر خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لابداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الإخطاء الجوهرية الناتجة عن الإحتيال أعلى مقارنة بالمخاطر الناتجة عن الخطأ نظرا لأن الإحتيال قد ينطوي على التواطؤ او التزوير او الحذف المتعمد او التحريف أو التجاوز عن الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة باعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الجمعية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملائمة استخدام الإدارة للاسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وتحديد ما اذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّوك جوهرية حول قدرة الجمعية على مواصلة اعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا الى عدم وجود يقين جوهري، فإنه يتعين علينا ان نلفت الانتباة في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ اصدار تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية من الممكن أن تتسبب في توقف الجمعية عن مواصلة اعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.

FOCUS

AUDITING - AL HASHEMI
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
PANEL OF ACCOUNTS 503 / 691
ABU DHABI - DUBAI
UNITED ARAB EMIRATES

AUH TEL. : 02-6441888
DXB TEL. : 04-3437100
Mob : 050/ 055-6160587
P. O. BOX: 47818, AUH
E: info@focusauditing.com
Web : www.focusaa.ae

- تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام بما في ذلك الإفصاحات وما اذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية بصورة عادلة.
- الحصول على ادلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشات او الانشطة التجارية داخل الجمعية لابداء رأي حول البيانات المالية . كما نتحمل مسؤولية توجية اعمال التدقيق للجمعية والاشراف عليها وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن راينا التدقيقي

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى.

كما يقتضي القانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نشير الى ما يلي:

(١) أننا حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

(٢) تم إعداد البيانات المالية، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١.

(٣) إحتفظت الجمعية بدفاتر محاسبية نظامية.

(٤) أن المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للجمعية.

(٥) طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الإعتقاد بأن الجمعية أرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ فى شان الجمعيات التعاونية أو للنظام الأساسي للجمعية مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أحداث أخري

تم اصدار مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن التعاونيات بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ والذي سوف يبدأ العمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ النشر وعلى الجمعيات توفيق اوضاعها خلال مدة لا تزيد على سنتين

فوكس لتدقيق الحسابات - الهاشمي
طـــارق عبـد الكـــريم
رقـــم القيـــد: ٦٩١- CPA

أبو ظبي في: ٠٤ مارس ٢٠٢٣